

المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ٧-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ريفاسو (فرنسا)

المحتويات

تبادل عام للآراء (تابع)

النظر في الوثائق الختامية واعتمادها

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على وثائق اجتماعات المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة، تصدر بعد نهاية المؤتمر بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

تبادل عام للآراء (تابع)

- ١- السيد فيليث بينيديتي (كولومبيا): قال إن الاتفاقية صك قيم يساهم في تعزيز القانون الإنساني الدولي وصونه. فهي تحت على التضامن والتعاون الدولي لمعالجة الضرر الناجم عن الأسلحة التقليدية مثل الألغام البرية والأفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وأعرب عن مساندته للتعليقات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم السابق بشأن ما تخلفه تلك الأسلحة من آثار دائمة على الأطفال وأجيال المستقبل والمشردين وعملية إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاعات. وأوضح أن جعل الاتفاقية عالمية يشكل بالتالي أولوية.
- ٢- وأضاف أن المؤتمر ينبغي أن يركز على تنفيذ السياسات الرامية إلى حظر نقل تلك الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وإن اعتماد صكوك لتنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي القائمة وتحسين تصميم بعض الأسلحة، بما في ذلك الألغام غير الألغام المضادة للأفراد والذخائر الصغيرة، أمر يكتسي نفس القدر من الأهمية. وأشار إلى أن التدابير الرامية إلى الحد من الخطر على البشر الذي تشكله المتفجرات من مخلفات الحرب تشكل أولوية أخرى.
- ٣- واستطرد قائلاً إن مؤتمر الاستعراض الثالث ينبغي أن يخصص لتحديد المجالات التي يمكن أن تتفق عليها الدول الأطراف وتلك التي يتعذر التوافق بشأنها. فمن شأن ذلك أن يمكّن الدول الأطراف من اعتماد تدابير فعالة بشأن بعض المسائل وإرجاء تسوية القضايا الأكثر إثارة للجدل إلى وقت لاحق وبالتالي ادخار الوقت والموارد الأخرى.
- ٤- ودعا الدول الأطراف إلى اعتماد مشروع مقرر بشأن إنشاء برنامج رعاية في إطار الاتفاقية واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج. وأوضح أن هدفه الرئيسي ينبغي أن يتمثل في تمكين البلدان المتضررة من الاستعمال غير القانوني للأسلحة التي تغطيها الاتفاقية من أن تشارك في اجتماعات الخبراء كي يستنير المؤتمر في عمله بتجربتها. وأضاف أن ذلك سيوفر أساساً للمشاركة أوسع وأشمل من المعيار الحالي المتمثل في مستوى التنمية الاقتصادية الظاهر للبلدان التي تطلب رعاية مشاركتها. وقال إن اللجنة التوجيهية للبرنامج ينبغي أن تتلقى اقتراحات من البلدان المتضررة ومن البلدان المانحة.
- ٥- السيد بيليفان تامايو (بيرو): أشاد بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تعزيز عالمية اتفاقية الأسلحة التقليدية. وحث جميع الدول الأطراف على زيادة مشاركتها في اجتماعات الاتفاقية بغية رفع مستوى الوعي في أوساط المجتمع الدولي بالقضايا التي تتناولها الاتفاقية وبروتوكولاتها. وأشار إلى أن برنامج الرعاية سيساهم في بلوغ تلك الغاية بتشجيعه البلدان النامية على المشاركة. واعتبر أن الآلية المقترحة للبرنامج هي تلك التي نفذتها البلدان المانحة بنجاح في إطار اتفاقية أوتاوا.
- ٦- واسترسل قائلاً إن تعزيز تمثيل الدول الأطراف سييسر أيضاً زيادة الامتثال للاتفاقية ولبروتوكولاتها. وأعرب عن دعم بيرو للجهود الرامية إلى إنشاء آلية مناسبة تشمل الاتفاقية وجميع بروتوكولاتها، وتمثل تطوراً هاماً بالمقارنة مع النظام الحالي.

٧- ومضى يقول إن المؤتمر ينبغي أن يركز على اعتماد تدابير للحد من أثر الألغام غير الألغام المضادة للأفراد على السكان المدنيين وتحسين ظروف عمل مزيل الألغام أثناء الأعمال الحربية وبعدها. وأوضح أن قضيته قابلة للألغام للكشف ودورة نشاطها تكتسيان أهمية بالغة في هذا الصدد. وأضاف أن النهج ذا الخطوات الثلاث لمعالجة المتفجرات من مخلفات الحرب ينبغي اعتماده في العمل المقبل وأن تقرير ماكورماك سيساعد في البحث عن طرق للحد من آثار تلك المخلفات على الإنسان. وبيّن أن بيرو ترحّب بدخول البروتوكول الخامس حيز النفاذ عما قريب وتعزم التصديق عليه في المستقبل القريب.

٨- السيد توركوت (كندا): هنا الدول الأطراف التي صادقت على البروتوكول الخامس، ودعاها إلى أن تحرص على إيجاد الوسائل والآليات والعمليات اللازمة للوفاء بالتزاماتها. وأوضح أن كندا درست مدى قدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات وأن الأمل معقود على أن تصادق حكومتها على البروتوكول في المستقبل القريب.

٩- وأضاف أن الدول الأطراف وصلت إلى طريق مسدود فيما يتعلق بقضية الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وقال إنه ينبغي الآن اتخاذ قرارات بشأن هذه المسألة التي يعود تاريخها إلى مؤتمر الاستعراض الأول في عام ١٩٩٦. وأشار إلى أن كندا تقترح الانتقال مباشرة إلى مرحلة التفاوض بشأن بروتوكول جديد ملزم قانوناً يفرض قيوداً معقولة على فترة نشاط تلك الألغام ويكفل قابليتها للكشف باستعمال الوسائل العادية المتاحة. وأوضح أن أي انخفاض في جدواها العسكرية سيفوقه قيمة الحد من الخطر الذي تشكله على الإنسان.

١٠- وأعرب عن مساندة كندا لمقترح إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لدراسة جوانب الحيلة الممكنة لتحسين تصميم أنظمة الليزر العسكرية بغية تحاشي التسبب في العمى الدائم لدى ضعاف البصر.

١١- وفيما يتعلق بمسألة المتفجرات من مخلفات الحرب، قال إن كندا تعتقد أن القانون الإنساني الدولي إذا طُبّق بالشكل الصحيح واحترم الاحترام التام أمكنه أن يوفر الحماية الكافية للمدنيين. وأضاف أن الخطوة المنطقية التالية تتمثل في دراسات منظومات أسلحة محددة. وأن كندا لاحظت المقترح الداعي إلى التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لتخفيف أثر الذخائر العنقودية الضار على الإنسان وكذلك المقترح القاضي بمواصلة جهود الفريق العامل المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب من أجل دراسة سبل تحسين تصميم الذخائر، بما في ذلك الذخائر الصغيرة، بغية التقليل إلى أدنى حد من الخطر الذي تشكله على الإنسان. وأشار إلى أن المقترحات الحالية والتي ستُقدم مستقبلاً يمكن مناقشتها في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية وأن كندا ترحب بفرصة إجراء مناقشة بناءً بشأن الذخائر العنقودية والأسلحة الأخرى المماثلة لها.

١٢- واستطرد قائلاً إنه، وقد أثبتت بما فيه الكفاية عدة تطورات حصلت مؤخراً صلاحية اتفاقية الأسلحة التقليدية، يلزم تسريع وتيرة العمل لحماية حياة الأشخاص وموارد أرزاقهم في العالم بأسره والوفاء بوعد الاتفاقية.

١٣- السيد بال فونروخ (الأرجنتين): قال إن المؤتمر ينبغي أن يعتمد ولاية تفاوضية عامة فيما يتعلق بمسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد تعكس تنوع الآراء التي تم الإعراب عنها خلال السنوات الأربع الماضية. وأضاف أنه ينبغي أن تيسر وضع صك تنظيمي لإنتاج تلك الأسلحة ونقلها والتقليل إلى أدنى حد من الأخطار التي

يشكلها على السكان المدنيين استعمالها غير المسؤول. وأوضح أنه ينبغي إدراج مسألتي التعاون والمساعدة في الصك بغية تيسير انضمام الدول المحدودة الموارد.

١٤ - واسترسل قائلاً إن النقاش في المستقبل ينبغي أن يركز على التدابير الوقائية، ما دام القانون الإنساني الدولي يتضمن ما يكفي من الأحكام بشأن استعمال الأسلحة التي يمكن أن تتولد عنها متفجرات من مخلفات الحرب. وأضاف أن هذه التدابير يجب أن تسعى إلى تحسين موثوقية هذه الذخائر طيلة الدورة التي تبقى فيها ناشطة، بما في ذلك التطوير والإنتاج والتخزين والاستعمال. وأوضح أن التعاون والمساعدة التقنية في ذلك المجال سييسران اعتماد التدابير الوقائية بالموازنة بين تكاليف التطوير والتنفيذ المرتفعة وتفادي خطر الإضرار بمقتضيات الدفاع المشروع.

١٥ - ومضى يقول إن الأرجنتين تساند المقترح الداعي للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً يعالج الهموم البشرية التي تطرحها الذخائر العنقودية وتشيد باللجنة الدولية للصليب الأحمر على ما تقوم به في هذا الميدان.

١٦ - وقال إن حكومة بلاده تؤيد أيضاً فكرة اعتماد آلية للامتنال للاتفاقية وبروتوكولاتها من خلال اتفاق ملحق بالاتفاقية. وأشار إلى أن الشرط القاضي بأن تقدم الدول الأطراف تقارير إلى الأمين العام قبل كل مؤتمر سيدخل تحسیناً على النظام الحالي.

١٧ - وبيّن أن خطة العمل الرامية إلى تعزيز عالمية اتفاقية الأسلحة التقليدية تحظى أيضاً بموافقة الأرجنتين. إذ إن الأرجنتين من بين الموقعين على البروتوكول الخامس وتنظر حالياً في مسألة التصديق عليه. وفيما يتعلق بالنقطة ١٠ من خطة العمل، أوضح أن الأرجنتين واللجنة الدولية للصليب الأحمر نظما حلقة دراسية إقليمية بشأن موضوع الأسلحة في القانون الإنساني الدولي في بوينس آيرس في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأن برنامج الدعم سيساعد على تعزيز عالمية اتفاقية الأسلحة التقليدية وسيشجع الدول الأطراف على المشاركة في الاجتماعات.

١٨ - واستطرد قائلاً إن الدول الأطراف يجب أن تعمل من أجل ضمان استفادة المؤتمر من التقدم المحرز في الاجتماعات السابقة. ويتعين عليها أيضاً أن تحافظ على المرونة بغية إقامة توازن بين تعزيز القانون الإنساني الدولي ومقتضيات الدفاع المشروع.

١٩ - السيد دا روتشا بارافوس (البرازيل): قال إن الدول الأطراف ينبغي أن تغتنم الفرصة لتجديد التزامها بإكساب الاتفاقية الطابع العالمي وتنفيذها تنفيذاً كاملاً ووضع الأساس لتعزيزها في المستقبل. وفي هذا الصدد، رحب بدخول البروتوكول الخامس عما قريب حيز النفاذ، إذ إن حكومة بلاده ستصادق عليه خلال فترة وجيزة. وأوضح أن هذا الصك يوفر إطاراً قانونياً فعالاً لمعالجة مشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب بالتدابير الوقائية والإصلاحية. وأوضح أنه، وإن كان يلزم إتاحة الوقت لتقييم فعالية البروتوكول الجديد، ينبغي إجراء مناقشات تقنية بشأن تدابير للحيلولة دون تحول الذخائر إلى متفجرات من مخلفات الحرب تركز على التعاون الدولي والتبادل التكنولوجي. وأضاف أن البرازيل تؤيد بالتالي مسألة تجديد ولاية فريق الخبراء الحكوميين لمناقشة هذه المسائل.

٢٠- ومضى يقول إنه، بوصفه منسق فريق الخبراء الحكوميين المعني بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد لعام ٢٠٠٦، واثق من أن الأحكام المنقحة التي قدمها بشأن هذه الألغام ستوفر أساساً سليماً لعمل المؤتمر في هذا الميدان. وبالنظر إلى استمرار تباين الآراء بشأن هذه المسألة، فلا بد من الحوار وتوخي المرونة لتحقيق نتائج.

٢١- وأعرب عن تأييده لفكرة وضع واعتماد آلية غير تقحيمية لتعزيز الامتثال للاتفاقية وبروتوكولاتها. وينبغي أن تقوم الآلية المذكورة على مبادئ التشاور والتعاون والشفافية. والدول الأطراف هي وحدها الممكن أن تتخذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية وبروتوكولاتها. ويجب اتخاذ هذه القرارات في إطار مؤاتٍ للتمثيل المناسب واتخاذ القرار بالطرق الرسمية.

٢٢- السيد ماين (اليابان): قال إن المؤتمر الحالي يجب أن يبحث سبلاً للالتزام فريق الخبراء الحكوميين في المستقبل بطريقة فعالة من حيث التكلفة رغم أن عدداً من النتائج الملموسة تحققت منذ عقد مؤتمر الاستعراض الثاني.

٢٣- ومضى يقول إن كثيراً من التحضير انصب على وضع مشروع بروتوكول ينظم مسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد يكون ذا جدوى من المنظورين الإنساني والأمني. واستدرك قائلاً إن الدول الأطراف ينبغي ألا تنسى أن هدف البروتوكول يتمثل في الحد من أثر تلك الألغام على الإنسان. وأضاف أن البروتوكول الجديد ينبغي بالتالي أن يعزز البروتوكول الثاني المعدل بدل أن يضعفه. وأوضح أن الالتزامات المتعلقة بقابلية الكشف وفترة النشاط تعد أساسية في البروتوكول ويجب أن تطبق على جميع الدول الأطراف بالتساوي.

٢٤- وقال إنه، وبالإضافة إلى البروتوكول الخامس، تحقق تقدم من خلال المناقشات التي عمقت فهم مبادئ القانون الإنساني الدولي المنطبقة على المتفجرات من مخلفات الحرب. وتجري مناقشات هامة بشأن التدابير الوقائية التقنية الخاصة بالذخائر، ويوفر تقرير ماكورماك أساساً عملياً لمزيد من العمل. وبما أن الدول الأطراف لم تتوصل بعد إلى توافق للآراء بشأن مسألة الذخائر العنقودية، تتواصل الجهود الرامية إلى موازنة بين الاعتبارات الإنسانية والأمنية.

٢٥- وأضاف أن اليابان تحث جميع الدول الأطراف على إبداء الرغبة في التفاهم والتعاون فيما يتعلق بوضع آلية قابلة للتطبيق عالمياً لتعزيز الامتثال للاتفاقية وبروتوكولاتها. وتشدد اليابان على أهمية تعزيز الاتفاقية بشكل دائم وإخفاء طابع العالمية عليها، وهي التي يكمن جدواها في قدرتها على مواكبة ما تشهده مشاكل المجتمع الدولي من تطورات.

٢٦- السيد بيلاشوف (أوكرانيا): أبدى تأييده للبيان الذي ألقى باسم الاتحاد الأوروبي. وقال إن أوكرانيا تظل ملتزمة بالامتثال التام للاتفاقية ولجميع بروتوكولاتها وتشدد على ضرورة زيادة فعاليتها، لما فيه مصلحة العسكريين والمدنيين على حد سواء. وأعرب عن أمله في أن يتواصل تعزيز الصكوك في إطار الجهود العالمية والإقليمية من أجل نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

٢٧- واعتبر مسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد شأنًا إنسانياً هاماً وأعرب عن دعمه لقضية اعتماد صك ملزم قانوناً يفرض قيوداً على استعمال تلك الأسلحة ونقلها. وأوضح أن ذلك الصك ينبغي أن يشمل أحكاماً متعلقة بالتعاون والمساعدة على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية ترمي إلى تيسير تنفيذه من قبل الدول الأطراف.

٢٨- ودعا الدول إلى تعزيز عالمية البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الذي يوشك على الدخول حيز النفاذ. وأضاف أن البروتوكول الخامس سيساهم في تعزيز القانون الإنساني الدولي وسيوطد الجهود الرامية إلى معالجة الآثار السلبية للمتفجرات من مخلفات الحرب. وأوضح أن أوكرانيا سترحب بمواصلة فريق الخبراء الحكوميين لعمله فيما يتعلق بهذا الموضوع في عام ٢٠٠٧.

٢٩- واسترسل قائلاً إن الاتفاقية وبروتوكولاتها تظل آلية عملية للحد من المخاطر التي تتهدد السكان المدنيين جراء العمليات العسكرية التقليدية، وإن حكومة بلاده ستستفيد من وجود آلية للامتثال قوامها الوضوح والشفافية. وأعرب عن تأييد أوكرانيا لجميع الجهود الرامية إلى تقييد استعمال الأسلحة التي تسبب في المعاناة للمدنيين والمحاربين، كما يدل على ذلك المجموعة الواسعة من التدابير التي سبق أن اتخذتها وتصميمها على مساندة المبادرات الجديدة في هذا المجال.

٣٠- السيد مانالو (الفلبين): قال إن الاتفاقية من بين الصكوك الرئيسية في القانون الإنساني الدولي وينبغي تعزيزها وجعلها عالمية. وفي هذا الصدد، أشاد بمخطة العمل الرامية إلى إضفاء تلك الصفة عليها.

٣١- وأعرب عن أمله في أن يتسنى إحراز تقدم هام فيما يتعلق بمسألة وضع آلية للامتثال ورحب بإنشاء برنامج دعم طوعي يرمي إلى زيادة الوعي بالاتفاقية وبروتوكولاتها.

٣٢- وأضاف أن الفلبين، في ضوء المشاكل الإنسانية الناجمة عن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، تدعم التدابير الهادفة إلى تقييد استعمالها وتنظيمه. كما أنها تشاطر غيرها القلق من أن الذخائر العنقودية تشكل خطراً جسيماً على السكان المدنيين، وتوافق على الدعوات إلى تقييد استعمالها وتنظيمه. فمن اللازم بذل جهود تقنية لإعادة تصميم تلك الأسلحة على النحو الذي يحدّ من خطر تحولها إلى متفجرات من مخلفات الحرب. وإن بلاده تدرس حالياً إمكانية التصديق على البروتوكول الخامس، آخذة في الاعتبار دخوله الوشيك حيز النفاذ.

٣٣- السيد إسحاق (إسرائيل): قال إن الاتفاقية، ومنذ أن ظهرت إلى الوجود، تشكل أحد أهم الأطر لتحقيق توازن بين الشواغل الإنسانية والاعتبارات العسكرية والأمنية المشروعة. والمناقشات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها، التي شارك فيها الخبراء العسكريون والمنظمات الإنسانية، ساعدت بشكل فعال في تخفيف المعاناة الإنسانية.

٣٤- وأضاف أن الاتفاقية زادت الوعي بآثار الاستعمال غير المسؤول والعشوائي لبعض الأسلحة التقليدية ووفرت أرضية مشتركة لتيسير المفاوضات بين الدول، فيما كفلت عدم التفريط في الاعتبارات الأمنية المشروعة. غير أن عدم تصديق جميع الدول عليها بعد يؤدي إلى وجود تباين في الالتزامات القانونية للدول، وهو ما يؤكّد الحاجة إلى جعل التصديق عليها عالمياً.

٣٥- ومضى يقول إن حكومة بلاده استطاعت أن تشارك بشكل بناء في عملية اتفاقية الأسلحة التقليدية وأن تساهم في تطويرها عبر السنوات. وستواصل هذا النهج، انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأنه من الضروري تعزيز تلك العملية بدل إنشاء عملية موازية خارج إطار الاتفاقية.

٣٦- واستطرد قائلاً إن العدد المتزايد للخصائر من المدنيين يستلزم عناية خاصة من المجتمع الدولي. وأوضح أن الأسلحة التقليدية، وإن كانت تخدم غايات مشروعة فيما يتعلق بالأمن والدفاع الوطنيين، تخلف أثراً استراتيجياً وبشرياً يؤدي إلى زعزعة الاستقرار بشكل واضح عندما يستخدمها الإرهابيون. وشدد على ضرورة معالجة هذه المسألة على سبيل الأولوية، مع أخذ الأخطار الحقيقية التي تهدد السلم والاستقرار الدوليين في الاعتبار.

٣٧- وأضاف أنه في الوقت الذي تحاول فيه الدول التي تقاوم دفاعاً عن مواطنيها التحلي بما يلزم من ضبط النفس لتخفيف المعاناة الإنسانية لا يراعي الإرهابيون أية حدود أو مبادئ أساسية من مبادئ القانون الإنساني الدولي. وقد تجلّى هذا الأمر أثناء النزاع الذي نشب مؤخراً مع حزب الله في جنوب لبنان من خلال استعمال المدنيين كدروع بشرية والمرافق المدنية كمنصات لإطلاق لشن الهجمات. كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعزز مراقبته لعملية نقل الأسلحة إلى الجماعات المارقة؟ إن هذا الخطر يتعدى حدود أي منطقة بمفردها وينبغي أن يشكل محور تركيز العمل في المستقبل ضمن إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية بدل إضافة أحكام من شأنها أن توفر حصانة إضافية للإرهابيين.

٣٨- وقال إن من الضروري تعزيز الإنجازات السابقة لاتفاقية الأسلحة التقليدية، وبخاصة توفير الأطر القانونية الهامة لمعالجة مسألة المتفجرات من مخلفات الحرب. وإن إسرائيل ترحب ببدء نفاذ البروتوكول الخامس، الذي يوفر أساساً جيداً لإجراء مزيد من المناقشات بشأن التدابير الوقائية والتدابير الرامية إلى ضمان سلامة الذخائر وموثوقيتها وذلك بغية الحد من مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب. وأشار إلى أن حكومة بلاده تفخر بمشاركتها في خمس سنوات من المناقشات من أجل إنجاز صك متوازن يحكم استعمال الألغام غير الألغام المضادة للأفراد بطريقة من شأنها أن تخفف المعاناة الإنسانية حقاً وتيسر إزالة الألغام بسرعة في مرحلة ما بعد النزاعات.

٣٩- واسترسل قائلاً إن آلية الامتثال المتفق عليها في البروتوكول الثاني المعدل يمكن أن تنطبق كذلك على الاتفاقية برمتها، ما دامت تحد من إمكانية الاستغلال السيئ للشواغل الإنسانية لترويج خطة سياسية مغايرة. وأوضح أن ضرورة الحؤول دون هذا الاستغلال الشيء ينبغي أن تشكل نبراساً هادياً للمؤتمر لدى نظره في مشروع المقرر المقدم إليه بشأن هذه المسألة.

٤٠- السيد فيرنانديث بالاسيوس (كوبا): قال إن الضرورة تدعو على نحو متزايد إلى الحفاظ على التعددية في العلاقات الدولية، القائمة على الامتثال الصارم لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٤١- وأضاف أنه في الوقت الذي يبلغ فيه الإنفاق العسكري عالمياً في الوقت الراهن تريليون دولار أمريكي يعاني مليار شخص من الأمية و ٩٠٠ مليون من المجاعة عبر العالم. وقد يكفي ما نسبته ١٠ في المائة من الإنفاق العسكري الحالي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن الأمر يتطلب وجود الإرادة السياسية لتوجيه الموارد نحو مشاكل التخلف والفجوة بين أغنى البلدان وأفقرها.

٤٢- واستطرد قائلاً إن الشعب الكوبي يعيش في حالة حصار خلال السنوات السبع والأربعين الماضية، وهو مهدد بالعدوان العسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، أعلنت الإدارة الأمريكية عن تدابير جديدة متعلقة بخطة جديدة هدفها الضم في مسعاها لتدمير الثورة الكوبية. والخطة مرفقة بتدابير "سرية"

توحى بوجود خطط أخرى لشن هجمات واستعمال القوة. وتفاقم الأمر بسبب الحرب الاقتصادية ضد كوبا، التي تعرقل بالتالي حصولها على ما يلزم من الموارد والتكنولوجيات المتطورة لتحقيق التنمية.

٤٣ - وأضاف أن حكومة بلاده تعير بالتالي أهمية خاصة للأمن الوطني، وتشعر أن بعض البلدان التي تؤيد تقييد استعمال الألغام غير الألغام المضادة للأفراد وتصنع في الوقت ذاته أسلحة تقليدية تزداد تطوراً هي بلدان تفتقر إلى المصادقية.

٤٤ - ومضى يقول إن كوبا التزمت بنهج بناء طيلة المناقشات المتعلقة بالألغام البرية المضادة للأفراد، بل قدمت مقترحاً إلى فريق الخبراء الحكوميين في دورته الثانية عشرة في مسعى لتحويل تركيز المناقشات لتأخذ في الاعتبار آراء البلدان النامية. ولاحظ مع الارتياح أن هذه المقترحات قُدمت أيضاً من طرف بلدان أخرى.

٤٥ - ورحب بتقديم المسائل التقنية بوصفها توصيات. وأوضح أنه لا يمكن، مع ذلك، أن ينفذ البعض مما قدم من المقترحات إلاّ البلدان التي تملك مستوى عالياً من التطور التكنولوجي الهائل والقوة الاقتصادية والعسكرية الكافية، على خلاف البلدان النامية مثل كوبا.

٤٦ - وقال إن أي مقرر يُتخذ فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها ينبغي أن يخضع للآليات القائمة أصلاً وأن يتسم بما يكفي من المرونة لمعالجة شواغل جميع الأطراف.

٤٧ - واسترسل قائلاً إن كوبا تعتقد أن اعتماد "أفضل الممارسات" بوصفها إجراءً ملزماً قانوناً ربما يوجد سابقة سلبية في تطبيق القواعد الدولية لحظر أسلحة أخرى أو تقييدها. فمن غير المناسب، من منظور أخلاقي، استعمال مصطلح "أفضل الممارسات" للإشارة إلى آليات تقود إلى الموت والدمار، وينبغي تغيير تسميتها إلى "توصيات" ذات طابع طوعي.

٤٨ - وذكر أن كوبا ترحّب ببدء نفاذ البروتوكول الخامس الذي ينبغي أن يحظى تنفيذه وإكسابه طابع العالمية بالعناية الفورية. وقد شرعت كوبا بالفعل في الإجراءات الدستورية للتصديق عليه.

٤٩ - السيد إيجيك (تركيا): قال إن تركيا، بعد أن أصبحت دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤، دخلت اتفاقية الأسلحة التقليدية ومختلف البروتوكولات حيز النفاذ بالنسبة إليها في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وهي تحضر بالتالي مؤتمر الاستعراض كدولة طرف لأول مرة، وهي الآن في موقع يتيح لها الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في تحقيق أهداف الاتفاقية.

٥٠ - السيد نائب (النرويج): قال إن الصكوك الملزمة قانوناً المتعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب وبالألغام غير الألغام المضادة للأفراد على حد سواء لا غنى عنها لتخفيف معاناة المدنيين خلال التفاعات المسلحة وبعدها. وأضاف أن النرويج يُسعدّها أن تشير إلى دخول البروتوكول الخامس عما قريب حيز النفاذ وإلى التزامها التام بتنفيذه. وحث جميع الدول التي لم توقعه أو تصادق عليه بعد على القيام بذلك، وأعرب عن مساندته للمبادرات الرامية إلى تعزيز عالميته.

٥١ - وأشار إلى أن عدداً متزايداً من الدول مدرك لآثار العشوائية للمتفجرات من مخلفات الحرب التي تخلفها الذخائر العنقودية ومدرك لعددتها المرتفع ارتفاعاً غير مقبول. وهنأ المجتمع المدني على جهوده من أجل إبراز وتوثيق المعاناة الإنسانية الناجمة عن تلك الذخائر. وتظهر المعلومات المتعلقة بالحالة في لبنان أن ثمة حاجة ملحة لصك دولي متعلق بالذخائر العنقودية. وينبغي أن يركز هذا الصك على الجوانب الإنسانية، وأن ينص بوضوح على الالتزامات المتعلقة بتنفيذه.

٥٢ - وفيما يتعلق بمسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، قال إنه ينبغي تحسين أوضاع السكان المدنيين ومن يقومون بإزالة تلك الألغام لأغراض إنسانية. ويجب أن يشمل بروتوكول جديد ملزم قانوناً ملحق بالاتفاقية يتعلق بهذه المسألة أحكاماً تتجاوز نطاق ما ورد في البروتوكول الثاني المعدل. وينبغي أن تشكل قابلية تلك الألغام للكشف وفترة نشاطها إلى جانب أحكام متعلقة بنقلها الأركان الأساسية لهذا البروتوكول الجديد.

٥٣ - وأعرب عن دعم النرويج للمبادرات الإضافية الرامية إلى جعل اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها عالمية وإنشاء آلية للامتنال. وجدد عزم حكومة بلاده على العمل بشكل بناء على إنجاز مؤتمر الاستعراض الحالي.

٥٤ - السيد دوب (مراقب عن زمبابوي): قال إن زمبابوي حريصة على توقيع جميع الاتفاقيات التي تعالج مسألة تعزيز الأمن الدولي. فقد وقعت اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وشاركت في حملة لإنهاء المعاناة التي تتسبب فيها الألغام المضادة للأفراد التي تقتل وتشوه أطراف آلاف الأشخاص كل أسبوع، معظمهم من الأبرياء والعزل. ولتلك الألغام أثر خطير على التنمية وإعادة البناء. لقد كان لدى زمبابوي سابقاً ٨٠٠ كيلومتر من الحدود المغممة، تسببت لسنوات عديدة في قتل وتشويه أطراف الأشخاص والحيوانات بشكل عشوائي. وقد شكل اعتماد اتفاقية أوتاوا في عام ١٩٩٧ علامة فارقة مهمة، ورغم تواصل النزاعات، فإن العالم أصبح أكثر أمناً نتيجة للجهود المبذولة من أجل حظر أو تقييد استعمال بعض الأسلحة التقليدية. كما أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية تكتسي أهمية خاصة، وقد دعا جميع الدول التي تمتلك هذا النوع من الأسلحة إلى تدميرها، أو كفالة استعمالها لأغراض سلمية.

٥٥ - السيد بلاجيك (الجمهورية التشيكية): قال إن المؤتمر السنوي الثامن للأطراف في البروتوكول المعدل المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى (البروتوكول الثاني المعدل) عُقد في جنيف في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بغية تيسير التشاور والتعاون فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بتنفيذ هذا البروتوكول. وقد حضر المؤتمر ٥٨ دولة طرفاً ودولة واحدة موقعة و١٠ دول مراقبة وعدد من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتم خلاله تقديم ٤٣ تقريراً سنوياً وطنياً. ونظر المؤتمر في مسألة إرجاء موعد الامتنال لمقتضيات الفقرتين ٢(ب) و٣(أ) و(ب) من المرفق التقني للبروتوكول الثاني المعدل، وأشار إلى أن فترة الإرجاء المسموح بها ستنقضي في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقرر المؤتمر أن يجري تحديد مواعيد المؤتمر السنوي التاسع المقرر عقده في عام ٢٠٠٧ وجدول أعماله أثناء مؤتمر الاستعراض الحالي. وقد اختتم المؤتمر السنوي الثامن بتوجيه نداء إلى جميع الدول بأن تنضم إلى البروتوكول الثاني المعدل في أقرب وقت ممكن، ودعا الدول الأطراف الـ ٨٦ إلى أن تعزز التقييد على نطاق أوسع بالبروتوكول في المناطق التي تنتمي إليها.

٥٦ - السيد سبويري (اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إنه تم عبر السنوات الإحدى عشرة الماضية توسيع نطاق اتفاقية الأسلحة التقليدية ليشمل التزاعات المسلحة غير الدولية، وتم حظر أسلحة الليزر المسببة للعمى وفرض قيود جديدة على الألغام البرية والأفخاخ المتفجرة وما يشبهها من الأجهزة. وقد حدد البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب قواعد جديدة للحد قدر الإمكان من الوفيات والإصابات والمعاناة الناجمة عن الأجهزة غير المتفجرة المتخلى عنها. ويتيح مؤتمر الاستعراض الحالي فرصة لدراسة حالة الاتفاقية وبروتوكولاتها وتنفيذها ولتقييم التغيرات التي حصلت في تكنولوجيا الأسلحة وطبيعة التزاعات المسلحة ولمواصلة تعزيز القانون الإنساني الدولي. وأردف أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحث الدول الأطراف على اعتماد بروتوكول جديد للحد من التكاليف البشرية للألغام المضادة للمركبات والشروع في وضع صك جديد يتناول النتائج الوخيمة والطويلة الأمد لاستعمال الذخائر العنقودية. وقد كانت الألغام غير الألغام المضادة للأفراد موضوع نقاش موسع، ووثقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأثر الخطير لتلك الألغام على السكان المدنيين وعمليات المساعدة الإنسانية. وكان مندوبو اللجنة شهوداً على المآسي التي تقع عندما تصطدم المركبات المدنية بتلك الألغام. كما أن المندوبين أنفسهم كانوا من بين ضحاياها. ومن شأن بروتوكول حول هذا الموضوع أن يعزز القواعد القائمة بأن يشترط أن تكون هذه الأسلحة قابلة للكشف وذات فترة نشاط قصيرة الأجل. وينبغي أن يكون هذا البروتوكول ملزماً قانوناً وأن يشكل تطوراً هاماً بالمقارنة مع القواعد الواردة في البروتوكول الثاني المعدل وأن يكون واضحاً بالقدر الكافي لتسهيل تنفيذه بغية حل المشاكل المطروحة على أرض الواقع.

٥٧ - وأضاف أن المعروف عن الذخائر العنقودية، منذ فترة تربو على ٤٠ سنة، أنها تتسبب في وفيات وإصابات مدنية هائلة خلال التزاعات المسلحة وبعدها على حد سواء. ومعاناة المدنيين وأعباء إزالة هذه الأسلحة في زيادة مستمرة بلا هوادة، وتطول سنوياً قائمة الدول المتضررة بسببها. وتعتقد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات دولية حازمة لوضع حد لهذا النمط الذي يمكن التنبؤ به من المأساة الإنسانية المرتبطة بالذخائر العنقودية التي ترر خصائصها المحددة كلياً اتخاذ إجراء صارم. وتدعو اللجنة جميع الدول إلى أن تتخذ إجراءات على الصعيد الوطني لوضع حد لاستعمال الذخائر العنقودية عديمة الدقة والموثوقية وحظر إطلاقها على أي هدف عسكري يقع في منطقة مأهولة وإزالة مخزونها، وفي انتظار تدميرها، عدم نقلها إلى بلدان أخرى. وتدعو الحاجة إلى وضع صك دولي جديد يعالج مشكلة الذخائر العنقودية بشكل شمولي وفعال، وإن اللجنة على استعداد لاستضافة اجتماع دولي للخبراء في مطلع عام ٢٠٠٧ للبدء في تحديد عناصر اتفاق من هذا القبيل. إن التكاليف البشرية الباهظة وغير المتناسبة المرتبطة بالذخائر العنقودية تستلزم وضع قوانين صارمة.

٥٨ - ومضى يقول إن مؤتمرات الاستعراض تضطلع بدور هام في تعزيز عالمية اتفاقية الأسلحة التقليدية وتنفيذها الكامل. لقد مضى ما مجموعه ٢٥ سنة على اعتمادها، وينبغي بالتالي إجراء استعراض موضوعي للنظر في تنفيذ ما تفرضه من التزامات على الدول وإنشاء آليات لرصد الامتثال لها على الصعيد الوطني واستعراض قانونية الأسلحة الجديدة وتوضيح بعض المسائل المتصلة بالبروتوكول الرابع المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى. وفي عام ٢٠٠١، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريراً إلى مؤتمر الاستعراض الثاني يسلط الضوء على ما يساورها من قلق من أن حظر استعمال الطلقات التي تنفجر داخل جسم الإنسان قد يتقوض بفعل إنتاج طلقات متعددة الأغراض من عيار ١٢,٧ ميليمتر وانتشارها. وقد دعا مؤتمر الاستعراض الدول إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة. وأظهرت الاختبارات المتكررة للقدائف التسيارية أن هذه الطلقات متعددة الأغراض قد تنفجر في جسم الإنسان في مجموعة

من الحالات، من بينها إطلاقها من مدى قصير وبعد إصابتها الدرع. ورغم أن اللجنة لا تقترح أن يتخذ مؤتمر الاستعراض الثالث إجراءات إضافية، فإنها تدعو الدول إلى إثبات أنها تعتبر استعمال الطلقات المضادة للأفراد التي تنفجر في جسم الإنسان محظورة. وقال إنه يحث الدول على إدماج هذه القاعدة في دلائلها العسكرية وموادها التدريبية.

٥٩- السيد غيلارد (فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام): قال إن الأمم المتحدة تقف دائماً شاهدة على الأثر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي للألغام البرية والمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر الصغيرة غير المنفجرة. وبصفتها مراقباً في فريق الخبراء الحكوميين، يسرت تقديم عروض تستند إلى بيانات ميدانية وساهمت في مناقشات موضوعية ومفاوضات بين الدول الأطراف. وجرى إطلاع الدول الأطراف بانتظام على الأخطار الإنسانية وغيرها من التحديات التي تطرحها الألغام البرية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وأثارت دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة مؤخراً على نطاق مجموعة من البرامج الميدانية الانتباه بصفة خاصة إلى هذه الأخطار والتحديات، وسلط تقرير أمرت الأمم المتحدة بإعداده بشأن الحالة في ألبانيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للذخائر العنقودية.

٦٠- وأضاف أن فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام شارك بنشاط في المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد البروتوكول الخامس، وهي ترحب بدخوله عما قريب حيز النفاذ. وساهمت الأمم المتحدة كذلك في وضع فهم مشترك لطبيعة الذخائر العنقودية والذخائر الصغيرة، ولفتت باستمرار الانتباه إلى أثرها الضار على الإنسان والتنمية ودعت إلى اتخاذ تدابير لتخفيفه. ويتعين على الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية بذل مزيد من الجهود من أجل إبرام اتفاق بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد لكفالة احتوائها على جهاز للتدمير الذاتي أو التعطيل الذاتي وقابليتها للكشف بواسطة المعدات العادية المتاحة لكشف الألغام وعدم تزويدها بأجهزة تمنع تناولها أو بصمامات حساسة قد تنشط بوجود شخص أو قربه منها. ويؤيد فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام رسالة الأمين العام إلى مؤتمر الاستعراض الحالي بشأن ضرورة معالجة الآثار التي لا تقرها اللإنسانية للذخائر العنقودية واعتماد آلية للامتثال والتعاون الفعالين فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها. وحث أيضاً على اعتماد برنامج للدعم خاص بالاتفاقية ييسر مشاركة أوسع في اجتماعاتها، وبخاصة من البلدان المتضررة من جراء استعمال بعض الأسلحة التقليدية. بما في ذلك الألغام البرية والمتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر العنقودية.

٦١- السيد نيلن (مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية): قال إن الالتزام القوي بالمبدأ النابع من الشعور الإنساني والمتمثل في تقنين وتقييد استعمال الألغام غير الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر العنقودية، سيشكل إنجازاً عظيماً في السنوات القادمة. وأضاف أن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد تمثل عائقاً خطيراً لتعافي اللاجئين العائدين وغيرهم من المدنيين في مرحلة ما بعد النزاعات وللعاملين في المجال الإنساني وقطاع إزالة الألغام البرية. لذلك، أعرب عن أمله في أن تبذل الدول الأطراف جهداً في سبيل اعتماد صك ملزم قانوناً لمعالجة جميع الشواغل الإنسانية التي يثيرها استعمالها. والمركز على استعداد للمساهمة في المناقشات، وبخاصة ما يتعلق منها بقابلية الألغام غير الألغام المضادة للأفراد للكشف وبفترة نشاطها. فلا بد من جعل الألغام قابلة للاكتشاف بجهاز لكشف المعادن، وذلك بفضل احتوائها على قطعة من الحديد وزنها ثمانية

غرامات في شكل كتلة واحدة منسجمة. وينبغي تزويدها بجهاز للتدمير الذاتي أو التعطيل الذاتي يشتمل على مكون احتياطي للتعطيل الذاتي. وفي حال لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد بروتوكول جديد، وجب تركيز الاهتمام على تنفيذ البروتوكول الثاني المعدل، وبخاصة ما يتعلق منه بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

٦٢- وانتقل إلى مسألة المتفجرات من مخلفات الحرب، فقال إنه يأمل أن يشكل دخول البروتوكول الخامس حيز التنفيذ خطوة أولى على درب معالجة خطر الأجهزة غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المتخلى عنها عقب التزاعات. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود لتشجيع الدول على التصديق على البروتوكول الجديد وتنفيذه. ويجب بذل جهود إضافية لإنشاء آلية متينة لرصد الامتثال لاتفاقية الأسلحة التقليدية وكفالة فعاليتها. ويبين مشروع المقرر المتعلق ببرنامج الدعم الممكن للاتفاقية بطريقة مفيدة مبادئ هذا البرنامج العامة وأهدافه وطرائق عمله، والمركز على استعداد للمشاركة فيه إذا طُلب منه ذلك.

النظر في الوثائق الختامية واعتمادها (البند ١٨ من جدول الأعمال) (CCW/CONF.III/CRP.1)

٦٣- الرئيس: لفت انتباه أعضاء اللجنة إلى الجزء الأول من مشروع الوثيقة الختامية (CCW/CONF.III/CRP.1) الذي تم توزيعه في قاعة المؤتمر. وأوضح أنه سيجري اعتماده برمته في وقت لاحق من الدورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥
